

المدخل إلى

الجامع في كتب الإيمان والرد على المرجئة

جمعه واعتنى به

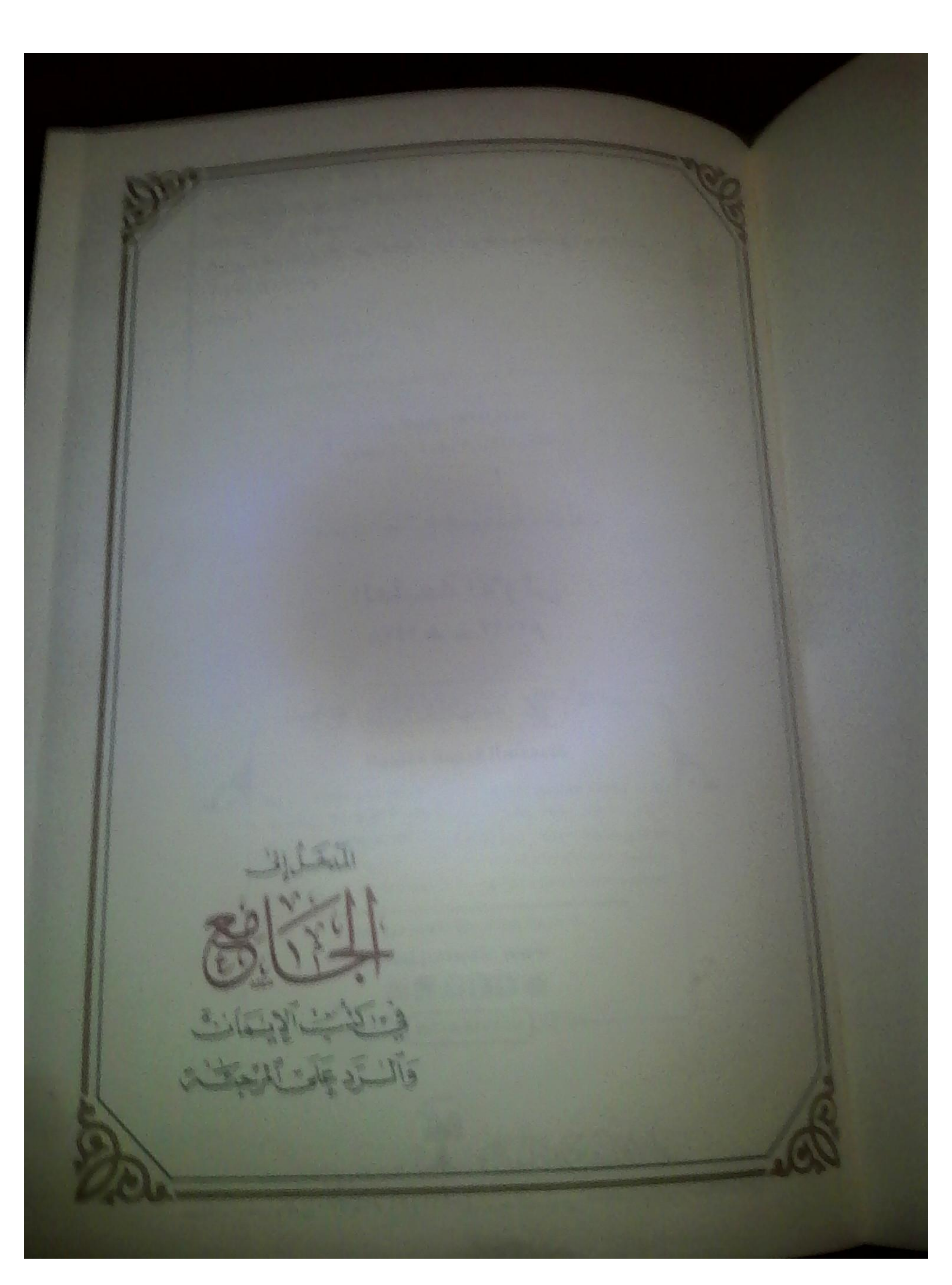
أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

عفا الله عنه

المجلد الأول

دار الأوراق الثقافية




الجامع
في كتب الإيمان
والرد على المرجئة

Ⓒ عادل عبدالله سعد الغامدي، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي، عادل عبدالله سعد

الجامع في كتب الإيمان والرد على المرجئة./ عادل عبدالله سعد الغامدي - جدة، ١٤٣٨هـ

٤٦٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٢٠١٠ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الإيمان الإسلام ٢ - المرجئة أ. العنوان

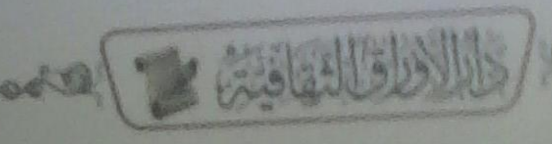
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٨/١٢٧٠

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٢٧٠

ردمك: ٥ - ٢٠١٠ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧م



المملكة العربية السعودية

ص ب: ١٥٥٣٣ جدة ٢١٤٥٤

تليفاكس: ٠٠٩٦٦٢٦٨٠٣٠٠٢

الإدارة: ٠٠٩٦٦٥٠٥٣١٨٧٦٧

جدة: ٠٥٣٧٢٥٤٩٣٩

المدينة المنورة: ٠٥٥٠٧٦٢٠٧٨

Box 15533 Jeddah 21454

Telfax: +966 2 680 300 2

Management: +966 5 053 1876 7

Jeddah: +966 53 725 493 9

Medina: +966 55 076 207 8

E-mail:admin@alawraq.net

www.alawraq.net



سلسلة كتب السنة والاعتقاد (٩)

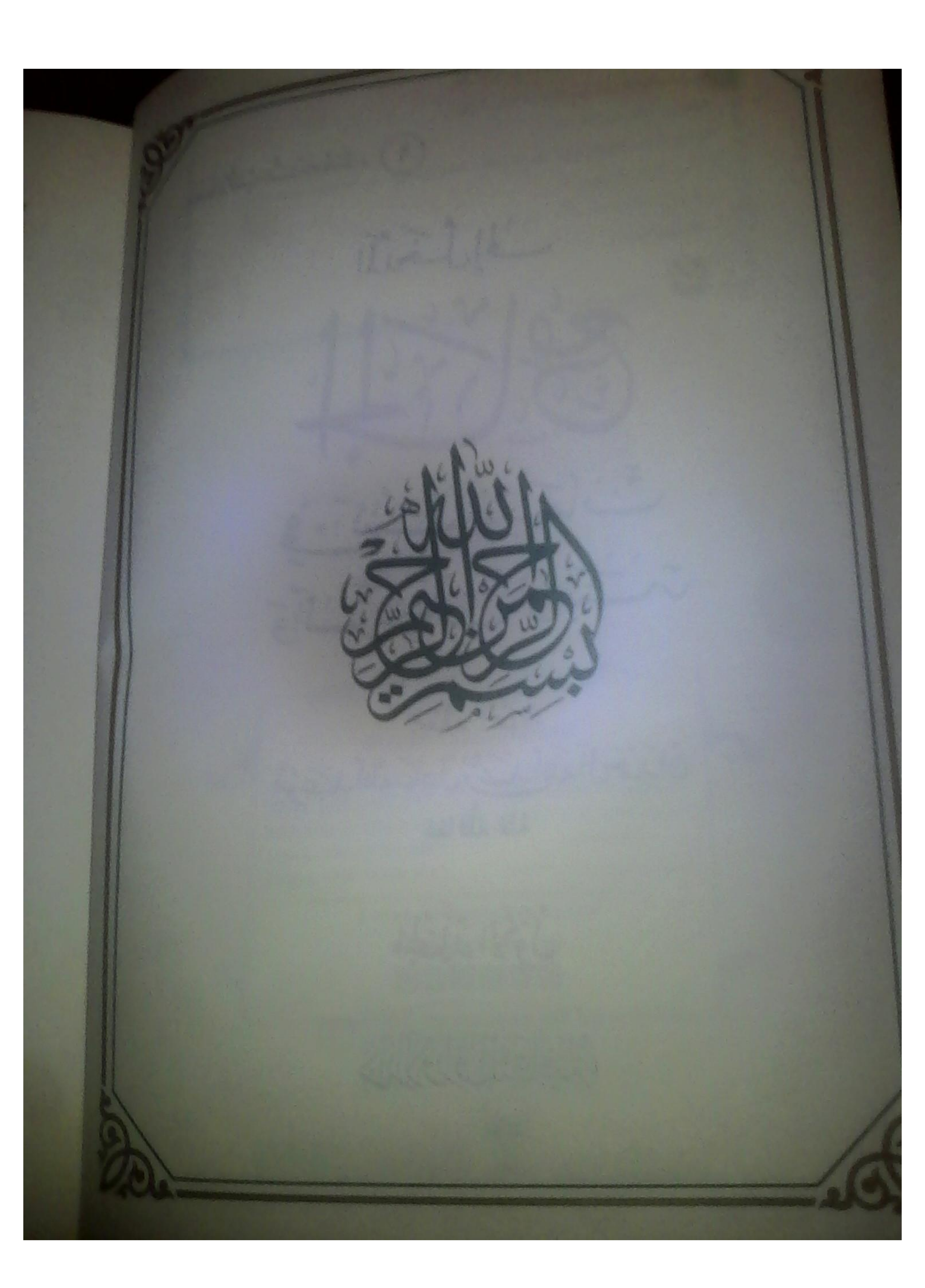
المدخل إلى الجامع في كتب الإيمان والرد على المرجئة

جمعه واعتنى به

أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان
عفا الله عنه

المجلد الأول

دار الأوراق الثقافية


بسم الله الرحمن الرحيم

الجامع

في كتب الإيمان والرد على المرجئة

تأليف

عادل بن عبد الله آل حمدان

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد:

فإن من أعظم مسائل الدين مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق لما يترتب عليها من الأحكام الكثيرة في الدنيا والآخرة.

ومع عظم هذه المسائل فقد وقع الخلاف فيها قديمًا، وهو يُعدُّ من أوائل الخلاف الذي حصل في هذه الأمة، وقد كان ذلك في أواخر عصر الصحابة ﷺ مع ظهور الذين خرجوا عليهم، وغلوا في الحكم على عصاة الموحدين من أصحاب الكبائر فحكموا بكفرهم وأخرجوهم من دائرة الإسلام بالكلية، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وحكموا عليهم بالخلود في النار.

وبعد هذا الغلو المُفرط نجمت فرقة المرجئة كردة فعل على هؤلاء الغلاة، فسهلوا في الحكم على أصحاب الكبائر والمعاصي والفساق، وشهدوا أنهم بكمال الإيمان، ولم يفرقوا بين أصحاب الطاعة وأصحاب المعصية فكلهم في الإيمان سواء، فنتج بذلك شر عظيم وانحلال من الدين.

وتوسط أهل السُّنَّة بين الغلو والإفراط، فسلكوا الطريق المستقيم والمنهج القويم الذي ارتضاه الله تعالى وبعث به رُسُله، فردوا على الطائفتين ضلالهم، وكشفوا سترهم، وحذروا الأمة من اتباعهم، وصنفوا في ذلك المصنفات الكثيرة النافعة.

قال محمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٤٢): وهكذا عامة أهل الأهواء والبدع، إنما هم بين أمرين:

أ - غلوًا في دين الله، وشدة ذهاب فيه، حتى يمرقوا منه بمجاوزتهم الحدود التي حدها الله ورسوله ﷺ.

ب - أو إجفاء وجحودًا به حتى يقصروا عن حدود الله التي حدَّها.

ودين الله موضوع **فوق التقصير ودون الغلو**، فهو أن يكون المؤمن المذنب خائفًا لما وعد الله من العقابِ على المعاصي راجيًا لما وعد، يخاف أن تكون المعاصي التي ارتكبها قد أحبطت أعماله الحسنة، فلا يتقبلها الله منه عقوبة له على ما ارتكب من معاصيه، ونرجو أن يتفضَّل الله عليه بطَوْله فيعفو له عما أتى به من سيئة، ويتقبل منه حسناته التي تقرَّب بها إليه فيدخله الجنة، فلا يزال على ذلك حتى يلقى الله وهو بين رجاء وخوف. اهـ.

ومن الكتب النافعة التي صنفها أهل العلم في الرد على أهل التفريط والتقصير ما هو بين يديك في هذا الجامع المبارك الذي احتوى على عشرة كتب في الإيمان والرد على المرجئة الضلال، وهي:

١ - كتاب «الإيمان» لأبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ - كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة (٢٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ - كتاب «الإيمان» لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤ - كتاب «الإيمان» للعدني (٢٤٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.



٥ ـ قطعة يسيرة من كتاب «الإيمان» لمحمد بن أسلم الطوسي (٢٤٢هـ) رحمه الله.

٦ ـ «شرح الإيمان والإسلام وتسمية الفرق والرد عليهم» للزبير بن أحمد الزبيري (٣١٨هـ) رحمه الله.

٧ ـ مسائل الإيمان والرد على المرجئة من كتاب «نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام» لمحمد بن علي الكرجي القصّاب المتوفى في سنة: (٣٦٠هـ) رحمه الله تقريبًا.

٨ ـ مسائل الإيمان والرد على المرجئة من كتاب «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين الملطي الشافعي (٣٧٧هـ) رحمه الله.

٩ ـ كتاب «مسائل الإيمان» للقاضي أبي يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ).

١٠ ـ مسائل الإيمان والرد على المرجئة من كتاب «الحُجّة في بيان المحجة في شرح التوحيد ومذهب أهل السُّنّة» لقوام السُّنّة التيمي الأصبهاني (٥٣٥هـ) رحمه الله.

فهذه عشرة كتب في تقرير مسائل الإيمان وبيان عقيدة السلف وأصحاب الحديث، والرد على المرجئة والجهمية والخوارج وسائر الفرق المخالفة.

وقد قدّمت بين يدي هذه الكتب بمقدمات مهمة عن الإيمان، ومعناه في اللغة وعلاقته بالشرع، ونقلت الإجماع على أنه ثلاثة أركان لا يصح إيمان العبد إلّا باجتماعها فيه، ثم أطلت الكلام عمّا يُسمى بـ(جنس العمل) الذي يصح به إيمان العبد، وبيّنت أنه (الصلاة) لتضافر الأدلة والإجماع عليها.

ثم أتبعت ذلك بالمباحث والفصول المتعلقة بفرق المرجئة، وحقيقة مذاهبهم في الإيمان، وأقوال السلف الصالح ومن بعدهم في بيان هذا

المذهب ونشأته، وأبرز المسائل التي خالفوا فيها، ثم تتبعت كلام أهل السُّنَّة والعلم في الحكم على هذه الفرقة بالبدعة والخروج من السُّنَّة وأنها من أصول البدع والفرق الضالة الهالكة، ثم جمعت كلام أئمة السُّنَّة فيمن رُمي بالإرجاء ووقع فيه، وموقفهم منه، وأتبعت هذه المباحث بفصول كثيرة مهمة تكشف حقيقة هذا المذهب وخطورته، وقد ختمت هذه المقدمات بموقف أئمة المرجئة ومن تبعهم من السُّنَّة وأهلها حتى يتبين للمنصف أن الخلاف بين الطائفتين كبير، وأنه خلاف حقيقي يترتب عليه كثير من الأحكام والمعاملات.

وقد سميت هذا السِّفر بـ«الجامع في كتب الإيمان والرد على المرجئة».

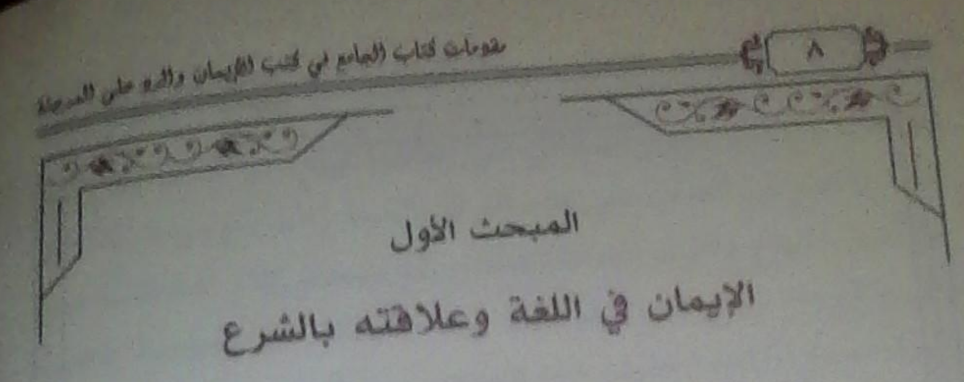
وأخيرًا، أسأل الله تعالى أن يهدينا إلى سبيل الحق والسُّنَّة، وأن يجنبنا طريق الضلالة والبدعة، وأن يرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، وأن يحيينا على الإسلام والسُّنَّة، وأن يميتنا عليهما، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، متبعين فيها سنة نبيه ﷺ.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

كتبه
أبو عبد الله
عادل بن عبد الله آل حمدان
ص ب/جدة: (١٣٩٤٦٤)، الرمز (٢١٣٣٢)
adelalhmdan@gmail.com

المبحث الأول

الإيمان في اللغة وعلاقته بالشرع



المبحث الأول

الإيمان في اللغة وعلاقته بالشرع

عُرِّف الإيمان في اللغة بعدة تعريفات: فقيل: هو التصديق، وقيل: هو الثقة، وقيل: هو الطمأنينة، وقيل: هو الإقرار.

وكان أشهر هذه التعاريف وأكثرها انتشارًا وصلة باختلاف الفرق في تعريفه في الشرع: تعريفه بالتصديق.

قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب اللغة» (١٥/٣٦٨): اتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه: التصديق.. وقال الله تعالى حكايةً عن إخوة يوسف عليه السلام لأبيهم: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝﴾ [يوسف: ١٧]، لم يختلف أهل التفسير أن معناه: وما أنت بمصدِّقٍ لنا. اهـ.

وممن قال به من أهل العلم ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة الصُّغرى» (٢٤٩) إذ قال: (الإيمانُ): اسمٌ، ومعناه: التصديقُ.

قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ يريد: بمصدِّقٍ لنا. اهـ.

وقد اعترض بعض مرجئة عصرنا على ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريفه للإيمان بالتصديق، وادَّعى عليه أنه قد وافق بهذا القول بعض المرجئة وأكثر الأشاعرة.

وهذا من عجلته وقلَّة بصيرته بكلام أئمة السُّنة، ولو أنه أتم كلامه لما تفوَّه بهذا القول في حقِّ هذا الإمام، فابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ يتكلم عن معنى الإيمان في (اللغة) كما هو المشهور في كتبهم، وأما لما تكلم عن معناه

في (الشرع) فقد جعل له ثلاثة أركان لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه، فأين هذا من قول الأشاعرة وبعض المرجئة الذين يجعلون الإيمان المنجي من النار تصديق القلب وإن لم يأت بالعمل مع القدرة عليه؟!

واعلم كذلك أن إطلاق بعض أهل السُّنَّة (التصديق) على الإيمان لا يعنون به ما قصده المرجئة والأشاعرة وغيرهم ممن يجعلون الإيمان هو التصديق ويحصرون الإيمان فيه، بل عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرًا وباطنًا بلا شك، فإن إبليس لم يُكذِّب بأمر الله تعالى لمّا أمره بالسجود، وإنما أبى الانقياد لأمر الله تعالى واستكبر عن ذلك وكفر.

قال محمد بن نصر المروزي رحمه الله في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٩٥) وهو يذكر الاختلاف الواقع بين أهل السُّنَّة في مسألة الفرق بين الإيمان والإسلام: (قالوا: والإيمان في اللغة: هو التصديق، والإسلام في اللغة: هو الخضوع، فأصل الإيمان هو التصديق بالله، وما جاء من عنده، وإياه أراد النبي ﷺ بقوله: «الإيمان: أن تؤمن بالله»، وعنه يكون الخضوع لله؛ لأنه إذا صدّق بالله خضع له، وإذا خضع أطاع، فالخضوع عن التصديق وهو أصل الإسلام، ومعنى التصديق: هو المعرفة بالله، والاعتراف له بالربوبية، بوعده ووعيده، وواجب حقّه، وتحقيق ما صدّق به من القول والعمل، والتحقيق في اللغة: تصديق الأصل، فمن التصديق بالله يكون الخضوع لله، وعن الخضوع تكون الطاعات، فأول ما يكون عن خضوع القلب لله الذي أوجبه التصديق من عمل الجوارح: الإقرار باللسان؛ لأنه لما صدّق بأن الله ربه خضع لذلك [بـ]ـالعبودية مخلصًا، ثم ابتدأ الخضوع باللسان، فأقرّ بالعبودية مخلصًا كما قال الله ﷻ لإبراهيم: ﴿أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ [البقرة: ١٣١]؛ أي: أخلصت بالخضوع لك. اهـ.

وقال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في «معالم الدين» (ص١٩٠) بعد أن ذكر الخلاف في معنى الإيمان، قال: والصواب من القول في ذلك عندنا: أن الإيمان اسم... للتصديق كما قاله العرب، وجاء به كتاب الله تعالى ذكره خبرًا عن إخوة يوسف من قبلهم لأبيهم يعقوب: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يوسف: ١٧] بمعنى: ما أنت بمصدِّقٍ لنا على قيلنا. غير أن المعنى الذي يستحقُّ به اسم مؤمن بالإطلاق: هو الجامع لمعاني الإيمان، وذلك أداء جميع فرائض الله تعالى ذكره من معرفةٍ وإقرارٍ وعمل. اهـ.

وفي «لسان العرب» (١٣/٢٣): وحدّ الزجاج الإيمان، فقال: الإيمان: إظهار الخضوع، والقبول للشريعة ولما أتى به النبي ﷺ، واعتقاده وتصديقه بالقلب. اهـ.

وفي «القاموس المحيط» (ص١١٧٦) للفيروزآبادي: و(الإيمانُ): الثِّقةُ، وإظهارُ الخُضوعِ، وقَبولُ الشَّريعَةِ. اهـ.

وقال الشيخ حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «معارج القبول» (٢/٥٩٤): من قال من أهل السُّنَّة في الإيمان هو: التصديق على ظاهر اللغة، أنهم إنما عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهرًا وباطنًا بلا شك، لم يعنوا مجرد التصديق، فإن إبليس لم يكذب في أمر الله تعالى له بالسجود، وإنما أبى عن الانقياد كفرًا واستكبارًا. اهـ.

ولهذا صرّح ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ بأن هذا التصديق لا بدّ أن يجتمع فيه ثلاثة أركان، فقال في «الإبانة الصُّغرى» (٢٤٠): (... الإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ، ومعناه: التصديقُ بما قاله، وأمر به، وافترضه، ونهى عنه، مِن كلِّ ما جاءت به الرُّسلُ مِن عنده، ونزلت فيه الكتب. والتصديقُ بذلك: قولٌ باللِّسانِ، وتصديقٌ بالجنانِ، وعملٌ بالأركان). اهـ.

وعن عطاء بن دينار الهذلي أن عبد الملك بن مروان كتب إلى سعيد بن جبير يسأله عن بعض المسائل، فأجابه فيها: سألت عن الإيمان،

قال: فالإيمان: هو التصديق؛ أن يُصدّق العبد بالله، وملائكته، وما أنزل من كتاب، وما أرسل من رسول، وباليوم الآخر.

وتسأل عن التصديق.

والتصديق: أن يعمل العبد بما صدّق به من القرآن، وما ضعف عن شيء منه، وفرّط فيه، عرف أنه ذنب، واستغفر الله، وتاب منه، ولم يصرّ عليه؛ فذلك هو التصديق. اهـ.

وقال ابن جرير الطبري رحمه الله في «تهذيب الآثار» (٢/ ٦٨٦): ولا يدفع مع ذلك ذو معرفة بكلام العرب، صحة القول بأن الإيمان التصديق، فإذا كان الإيمان في كلامها التصديق، والتصديق يكون بالقلب واللسان والجوارح، وكان تصديق القلب: العزم والإذعان، وتصديق اللسان: الإقرار، وتصديق الجوارح: السعي والعمل، كان المعنى الذي به يستحق العبد المدح والولاية من المؤمنين: هو إتيانه بهذه المعاني الثلاثة، وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقرّ وعمل على غير علم منه ومعرفة بربه أنه لا يستحق اسم مؤمن، وأنه لو عرف وعلِم وجحد بلسانه، وكذّب وأنكر ما عرف من توحيد ربه أنه غير مستحق اسم مؤمن، فإذا كان ذلك كذلك، وكان صحيحًا أنه غير مستحق غير المقرّ اسم مؤمن، ولا المقرُّ غير العارف مستحق ذلك، كان كذلك غير مستحق ذلك بالإطلاق، العارف المقرّ غير العامل، إذ كان ذلك أحد معاني الإيمان التي بوجود جميعها في الإنسان يستحق اسم مؤمن بالإطلاق. اهـ.

- وقال أبو إسماعيل الهروي الأنصاري رحمه الله: الإيمان كله تصديق؛ فالقلب يصدّق ما جاءت به الرسل، واللسان يصدّق ما في القلب، والعمل يصدّق القول كما يقال: صدّق عمله قوله. ومنه قول النبي ﷺ: **«العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذنان تزنيان وزناهما السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرِّجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه»**، والتصديق يستعمل في الخبر وفي الإرادة، يقال: فلان صادق العزم، وصادق المحبة، وحملوا حملة صادقة. اهـ.

[نقلا من «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٥٥)]

قلت: فليس الإيمان عند أهل السُّنَّة مُجرّد التصديق كما هو عند أهل البدع من المرجئة بجميع فرقهم، كما قال ابن القيم رحمه الله في كتابه «الصلاة» (ص٧١): الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد. اهـ.

وقال أيضًا (ص٦٦): فالتصديق إنما يتمّ بأمرين:

أحدهما: اعتقاد الصّدق.

والثاني: محبّة القلب وانقياده.

ولهذا قال تعالى لإبراهيم: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات]، وإبراهيم كان معتقدًا لصدق رؤياه من حين رآها، فإن رؤيا الأنبياء وحيٌ، وإنما جعله مصدقًا لها بعد أن فعل ما أمر به.

وكذلك قوله ﷺ: **«والفرج يُصدّق ذلك كله أو يكذبه»**.

فجعل التصديق عمل الفرج لا ما يتمنى القلب، والتكذيب تركه لذلك، وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلّا بالفعل. اهـ.

وأما الفرق بين قول أهل السُّنَّة وبين قول الجهمية والأشاعرة في

الإيمان بأنه التصديق فقط، فقد قال فيه أبو القاسم الأصبهاني المُلقب بقوام السُّنَّة رحمه الله في «الحُجَّة في بيان المحجَّة» (١/٤٠٣): الإيمان في الشرع عبارة عن جميع الطاعات الباطنة والظاهرة.

وقالت الأشعرية: الإيمان هو التصديق، والأفعال والأقوال من شرائعه، لا من نفس الإيمان.

قال: وفائدة هذا الاختلاف: أن من أخلَّ بالأفعال، وارتكب المنهيات لا يتناوله اسم مؤمن على الإطلاق، فيقال: هو ناقص الإيمان؛ لأنه قد أخلَّ ببعضه، وعندهم يتناوله الاسم على الإطلاق؛ لأنه عبارة عن التصديق، وقد أتى به.اهـ.

وقد اختار ابن تيمية رحمه الله في تعريف الإيمان في اللغة أنه بمعنى: الإقرار، وناقش من جعل التصديق مرادفًا للإيمان، وبيَّن أن مع التسليم بذلك فلا يخرج عن أمرين اثنين:

الأول: أن التصديق ليس بالقلب فقط، بل بالقول والعمل أيضًا، وفي الحديث الصحيح عنه ﷺ: «... والفرج يُصدِّق ذلك ويكذبه».

والثاني: أن الإيمان وإن كان هو التصديق فهو تصديق مخصوص، كالصلاة في اللغة الدعاء، إلا أنها في لغة الشارع دعاء وعمل مخصوص.

قال في «مجموع الفتاوى» (٧/١٢٧) موضِّحًا ذلك: إنه لو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق، فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص، وهو ما أخبر به الرسول ﷺ، وحينئذ فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة.اهـ.

وقال في «الصارم المسلول» (٣/٩٦٦): إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة،

وذلك لأن التصديق إنما يَعْرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمرٌ، وكلام الله خبر وأمرٌ، فالخبر يستوجب تصديق المُخبِر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عملٌ في القلب جماعه: الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به، فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد؛ فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقرَّ في القلب التصديق والانقياد، وإذا كان كذلك فالسبُّ إهانةٌ واستخفافٌ، والانقياد للأمر إكرامٌ وإعزازٌ، ومحالٌ أن يهين القلب من قد انقاد له وخضع واستسلم، أو يستخف به فإذا حصل في القلب استخفافٌ واستهانةٌ امتنع أن يكون فيه انقيادٌ أو استسلامٌ فلا يكون فيه إيمان، وهذا هو بعينه كفر إبليس، فإنه سمع أمر الله له فلم يكذِّب رسولًا، ولكن لم ينقد للأمر، ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة فصار كافرًا، وهذا موضعٌ زاغ فيه خلقٌ من الخلف: تخيل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون ممن لم يصدر عنه تكذيبٌ، أو صدر عنه تكذيبٌ باللسان لا بالقلب وكفره من أغلظ الكفر، فيتحيَّرون ولو أنهم هدوا لِمَا هُدي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل، أعني: في الأصل قولًا في القلب وعملًا في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته، وكلام الله ورسالته يتضمن إخباره وأوامره، فيصدق القلب إخباره تصديقًا يوجب حالًا في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو نوعٌ من الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنًا إلا بمجموع الأمرين، فمتى ترك الانقياد كان مستكبرًا فصار من الكافرين، وإذا كان مصدِّقًا فالكفر أعم من التكذيب، يكون تكذيبًا وجهلًا، ويكون استكبارًا وظلمًا، ولهذا لم

يوصف إبليس إلّا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالًا وهو الجهل، ألا ترى أن نفرًا من اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبيّ، ولم يتّبعوه، وكذلك هرقل وغيره، فلم ينفعهم هذا العلم، وهذا التصديق!

ألا ترى أن من صدّق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خبرًا وأمرًا، فإنه يحتاج إلى مقام ثانٍ، وهو تصديقه خبرَ الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال: (أشهد أن لا إله إلا الله)، فهذه الشهادة تتضمّن تصديق خبره والانقياد لأمره، فإذا قال: (وأشهد أن محمدًا رسول الله)، تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله، فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار، فلما كان التصديق لا بدّ منه في كلا الشهادتين وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول؛ ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان، وغفل عن أن الأصل الآخر لا بدّ منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدّق الرسول ظاهرًا وباطنًا ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله ﷻ كإبليس، وهذا مما يبيّن لك أن الاستهزاء بالله وبرسوله ينافي الانقياد له والطاعة منافاة ذاتية، وينافي التصديق بطريق الاستلزام؛ لأنه ينافي موجب التصديق ومقتضاه ويمنعه عن حصول ثمرته ومقصوده؛ لكن الإيمان بالرسول إنما يعود أصله إلى التصديق فقط؛ لأنه مُبلِّغ لخبر الله وأمره؛ لكنْ يستلزم الانقياد؛ لأنه قد بلّغ عن الله أنه أمر بطاعته، فصار الانقياد له من تصديقه في خبره، فمن لم ينقد لأمره فهو إما مكذبٌ له، أو ممتنعٌ عن الانقياد لربه، وكلاهما كفرٌ صريحٌ، ومن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع أن يكون منقادًا لأمره، فإن الانقياد إجلالٌ وإكرامٌ، والاستخفاف إهانةٌ وإذلالٌ، وهذان ضدان، فمتى حصل في القلب أحدهما انتفى

الآخر، فعُلم أن الاستخفاف والاستهانة ينافي الإيمان منافاة الضد للضد.

إلى أن قال: واعلم أن الإيمان وإن قيل: هو التصديق، فالقلب يُصدّق بالحق، والقول يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول، والتكذيب بالقول مستلزمٌ للتكذيب بالقلب، ورافعٌ للتصديق الذي كان في القلب، إذ أعمال الجوارح تؤثّر في القلب، كما أن أعمال القلب تؤثر في الجوارح، فأيهما قام به كفرٌ تعدّى حكمه إلى الآخر. اهـ.

قلت: على أن ابن تيمية رحمه الله يأبى تفسير الإيمان بالتصديق لعدّة أمور ذكرها وناقشها في كتابه المشهور بـ«الإيمان الأوسط» تحقيق (د. الزهراني) وقد اختصر المحقّق رد ابن تيمية على من عرّف الإيمان بالتصديق، فقال (ص١١٩): الرد الإجمالي:

١ ـ أن الإيمان في اللغة ليس مرادفًا للتصديق، وإنما هو بمعنى الإقرار.

٢ ـ أن الإيمان وإن كان في اللغة: هو التصديق، فالتصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما قال النبي ﷺ: «.. والفرج يُصدّقُ ذلك ويكذبه».

٣ ـ أن الإيمان [ـ إذا فُسّر بالتصديق ـ] فليس هو مطلق التصديق، بل هو تصديق خاصٌّ مقيد بقيود اتصل اللفظ بها.

٤ ـ أن الإيمان وإن كان هو التصديق، فالتصديق التام الذي يقوم بالقلب ـ ولا بدّ ـ الواجب من أعمال القلوب والجوارح، فإنها لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

٥ ـ أن لفظ الإيمان بقي على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكامًا.

٩ - أن الشارع نقل المعنى من اللغة إلى الشرع.

ثم ذكر رد ابن تيمية رحمه الله بالتفصيل.

وانظر: كتاب «آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد» (د. السند) (ص: ١٤٢).

واعلم أن من أسباب ضلال أهل البدع من المرجئة وغيرهم: اعتمادهم على اللغة في تفسير ألفاظ الشرع وتركهم الكتاب والسُّنَّة وآثار سلف الأمة كما قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٨):

وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسُّنَّة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأوّلوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسّرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأوّلوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السُّنَّة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضًا، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه. وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع.

وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل. اهـ.

وقال أيضًا (٧/ ٢٨٦): ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم... وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل لأنهم أعرضوا عن هذا الطريق وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالًا.

ولهذا تكلم أحمد في رسالته المعروفة في الرد على من يتمسك بما يظهر له من القرآن من غير استدلال ببيان الرسول والصحابة والتابعين، وكذلك ذكر في رسالته إلى أبي عبد الرحمن الجرجاني في الرد على المرجئة، وهذه طريقة سائر أئمة المسلمين، لا يعدلون عن بيان الرسول ﷺ إذا وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ومن عدل عن سبيلهم وقع في البدع التي مضمونها أنه يقول على الله ورسوله ما لا يعلم، أو غير الحق، وهذا مما حرّمه الله ورسوله ﷺ. اهـ.

□ □ □

المبحث الثاني

الإيمان في الشرع: ما اشتمل على ثلاثة أركان لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه

١ ـ (فصل) اتباع كثير من المتأخرين لمذهب المرجئة والجهمية في الإيمان وإسقاط ركنية العمل منه وتصحيحهم إيمان العبد بدون عمل وقولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان.

٢ ـ (فصل) في رد أهل العلم المعاصرين على من زعم أن العمل شرط كمال في الإيمان وفرع من فروعه يصح إيمان العبد بدونه.

٣ ـ (فصل) أقوال أئمة السلف والسُّنَّة ومن بعدهم من أهل العلم في أنه لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وأنه لا يصح أحدهما إلا بالآخر.

٤ ـ (فصل) المرجئة يحتجون بتقسيم بعض أهل العلم للإيمان إلى أصل وفرع لإسقاط ركنية العمل.

٥ ـ (فصل) من أسقط العمل من الإيمان فإنه ينبز أهل السُّنَّة: بمذهب الخوارج والمعتزلة.

٦ ـ (فصل) في بطلان ما يحتج به مرجئة عصرنا من تبرئة أنفسهم من الإرجاء بمجرد قولهم: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص.

٧ ـ (فصل) المرجئة يحتجون على إسقاط ركنية العمل بحديث من قال: «لا إله إلا الله دخل الجنة».

٨ ـ (فصل) من شُبَهِ المرجئة لإسقاط ركنية العمل: أحاديث الشفاعة.

المبحث الثاني

الإيمان في الشرع: ما اشتمل على ثلاثة أركان لا يصح إيمان العبد إلا باجتماعها فيه

أجمع أهل السُّنَّة من السلف الصالح ومن بعدهم على أن للإيمان ثلاثة أركان: تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان لا يصح إيمان العبد إلَّا باجتماعها فيه، ولقد تنوعت عباراتهم في ذلك:

فمنهم من يقول: الإيمان قول وعمل.

ومنهم من يقول: الإيمان قول، وعمل، ونية.

ومنهم من يقول: الإيمان قول، وعمل، ونية، وموافقة السُّنَّة.

وكل ذلك صحيح ومضمونه واحد وهو الرد على المرجئة الذين أخرجوا العمل من الإيمان، وصححوا إيمان العبد بدون عمل مع القدرة عليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٧٠): ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السُّنَّة في تفسير الإيمان: تارة يقولون: (هو قول وعمل)، وتارة يقولون: (هو قول وعمل ونية)، وتارة يقولون: (قول وعمل ونية واتباع السُّنَّة)، وتارة يقولون: (قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح)، وكل هذا صحيح. . . المقصود هنا أن من قال من السلف: (الإيمان قول وعمل)، أراد قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلَّا القول الظاهر، أو خاف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب.

ومن قال: (قول وعمل ونية)، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه (النية)، فزاد ذلك.

ومن زاد (اتباع السُّنَّة)؛ فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السُّنَّة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال؛ ولكن كان مقصودهم الرد على (المرجئة) الذين جعلوه قولًا فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام، فسَّروا مرادهم، كما سُئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسُنَّة؛ **لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل؛ فهو كفر**، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية؛ فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونيةً بلا سُنَّة؛ فهو بدعة. اهـ.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «عدة الصابرين» (ص٢٠٦): الإيمان قول وعمل، والقول: قول القلب واللسان، والعمل: عمل القلب والجوارح.

وبيان ذلك: أن من عرف الله بقلبه، ولم يقر بلسانه لم يكن مؤمنًا، كما قال عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وكما قال عن قوم عاد وقوم صالح: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [العنكبوت: ٣٨]، وقال موسى لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

فهؤلاء حصل لهم قول القلب وهو: المعرفة والعلم، ولم يكونوا بذلك مؤمنين.

وكذلك من قال بلسانه ما ليس في قلبه لم يكن بذلك مؤمنًا، بل كان من المنافقين.

وكذلك من عرف بقلبه وأقرَّ بلسانه لم يكن بمجرد ذلك مؤمنًا حتى

يأتي بعمل القلب من الحب والبغض، والموالاة والمعاداة، فيحب الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمتابعة رسوله وطاعته، والتزام شريعته ظاهرًا وباطنًا.

وإذا فعل ذلك لم يكفِ في كمال إيمانه حتى يفعل ما أمر به.

فهذه **الأركان الأربعة** هي أركان الإيمان التى قام عليها بناؤه، وهي ترجع إلى علم وعمل. اهـ.

قلت: وقوله: (كمال إيمانه)؛ أي: كماله الواجب الذي لا يصح إيمان العبد إلَّا به، بدليل أنه جعله ركنًا من أركان الإيمان.

وسأقتصر هاهنا على قول من **نقل الإجماع على أن الإيمان تصديق وقول وعمل**، وأنه ثلاثة أركان لا يصح إيمان عبد إلَّا باجتماعها فيه، وأما تتبع كلام أهل السُّنَّة في أن (الإيمان قول وعمل) فستقف عليه في كتب «الإيمان» التي بين يديك.

فمن ذلك:

١ ـ قال الزهري (١٢٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ: كنا نقول: الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان قول وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلَّا بالآخر.

[رواه أبو عمرو الطلمنكي كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٥)]

٢ ـ قال عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ: لا يستقيمُ الإيمانُ إلَّا بالقول، ولا يستقيمُ القولُ إلَّا بالعملِ، ولا يستقِيمُ الإيمانُ والقولُ والعَمَلُ إلَّا بالنِّيةِ موافِقةٍ للسُّنَّة.

وكان مَن مَضَى مِن سلفِنا لا يُفرِّقون بين الإيمان والعملَ.

العملُ مِن الإيمانِ، والإيمانُ مِن العملِ.

وإنما الإيمان اسمٌ جامِعٌ كما يَجمعُ هذه الأديان اسمُها، ويُصَدِّقه العمل.

فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدّق ذلك بعمله؛ فتلك العروةُ الوثقى التي لا انفصام لها.

ومَن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم يُصدّقه بعمَلِه؛ لم يقبل منه، وكان في الآخرة من الخاسرين. اهـ.

[«الإبانة الكبرى» (١١٨٣)]

٣ ـ قال سفيان الثوري (١٦١هـ) رحمه الله: أهل السُّنَّة يقولون: .. لا يجوز عمل إلَّا بإيمان، ولا إيمان إلَّا بعمل.

[اللالكائي (١٧٩٢)]

وقال: ويقولون [يعني: أهل السُّنَّة]: الإيمانُ قولٌ وعَملٌ، مخافةَ أن يزكوا أنفسهم، لا يكون عملٌ إلَّا بإيمان، ولا إيمان إلَّا بعملٍ.

[«الشريعة» (٢٠٦٢)]

وقال أيضًا رحمه الله: كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قولٌ إلَّا بعملٍ، ولا يستقيمُ قولٌ وعملٌ إلَّا بنيّةٍ، ولا يستقيمُ قولٌ وعملٌ ونيّةٌ إلَّا بموافقةِ للسُّنَّة.

[«الإبانة الكبرى» (١١٨٥)]

٤ ـ قال وكيع بن الجراح (١٩٦هـ) رحمه الله: قال أهل الإيمان: لا يجزئ قول إلَّا بعمل وبعقد.

[«ذم الكلام وأهله» (٤٧٢)]

٥ ـ قال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) رحمه الله: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، أخذناه ممن قبلنا: قولٌ وعَملٌ، وأنه لا يكون قول بغيرِ عمل.

[«السُّنَّة» لعبد الله (٧١٦)]

٦ ـ قال محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان:

قول، وعمل، ونية، لا يُجزئ واحد من الثلاثة إلّا بالآخر.

[خرّجه اللالكائي (١٥٩٣)، وابن تيمية في «الإيمان» (ص١٩٧) كلاهما من كتاب «الأم» للشافعي، وقال ابن كثير في «طبقات الشافعية» (١/٤): وقد نقل الطبري [يعني: اللالكائي] عن الإمام الشافعي أنه حكى الإجماع على ذلك، كما حكاه غيره من الأئمة. وقال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (١/١٠٤): وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم]

قلت: وقول الإمام الشافعي رحمه الله هذا لا يزال أهل العلم من أهل السنة وغيرهم إلى وقتنا هذا يتناقلونه في كتبهم، ويحتجون به على المرجئة من غير نكيرٍ ولا اعتراضٍ عليه حتى نجم شرذمة من مرجئة عصرنا فحاولوا ردّه والتشكيك فيه فأتوا بما لم يسبقوا إليه، حتى من الأشاعرة ممن ينتسب إلى الإمام الشافعي رحمه الله، فإنهم لم يطعنوا في صحّة نسبته إليه بل ينقلونه ويثبتونه عنه، ولكنهم يعدونه قولًا مناقضًا لقولهم في الإيمان، كالرازي مثلًا فإنه نقله في كتابه «مناقب الشافعي» وأثبته عنه، ثم استغربه بقوله (ص١٣٥): واعلم أن قول الشافعي لا يمكن جعله من المعايب، فإن الذي ذهب إليه مذهب قويٌّ في الاستدلال والاحتجاج به، إلا أن الذي اختاره علماء الأصول من أصحابنا هو هذا القول الثاني.

يعني: أن الإيمان هو التصديق موافقة للجهمية في الإيمان كما سيأتي.

وقد استصعب الرازي هذا القول من الإمام الشافعي رحمه الله ولم يجرأ على التعرض له بشيء، فقال: وهذا في غاية الصعوبة؛ لأنه لو كان الإيمان اسمًا لمجموع أمور فعند فوات بعضها فقد فات ذلك المجموع فوجب أن لا يبقى الإيمان. اهـ.

قلت: وهذا على اعتقادهم أن الإيمان شيءٌ واحدٌ إذا زال بعضه زال كله كما سيأتي بيانه.

والمقصود أن أئمة الأشاعرة لم يشككوا في صحة هذا القول عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ خلافًا لمرجئة عصرنا!

٧ - قال أبو عُبيد القاسم بن سلّام (٢٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإيمان» (٤١): فالأمر الذي عليه السُّنَّة عندنا، ما مضى عليه علماؤنا ما اقتصصنا في كتابنا هذا: أن الإيمان بالنية، والقول، والعمل جميعًا .اهـ.

٨ - قال موسى بن هارون الحمَّال: أملى علينا إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: أن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، لا شكَّ أن ذلك كما وصفنا، وإنما عقلنا هذا بالروايات الصحيحة، والآثار العامة المُحكمة، وآحاد أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين وهلمَّ جرًا على ذلك، وكذلك بعد التابعين من أهل العلم على شيءٍ واحدٍ لا يختلفون فيه، وكذلك في عهد الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالحجاز، ومعمر باليمن على ما فسَّرنا وبيَّنا: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

[رواه أبو عمرو الطلمنكي كما في «مجموع الفتاوى» (٧/٣٠٨)]

٩ - قال محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: لقيت أكثر من ألف رجلٍ من العلماء بالأمصار... فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص.

[رواه اللالكائي (٣٢٠)]

١٠ - قال المُزني (٢٦٤هـ) تلميذ الشافعي رَحِمَهُمَا اللَّهُ في «شرح السُّنَّة»: والإيمان قول وعمل مع اعتقاده بالجنان، قول باللِّسانِ، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان وقرينان لا نُفرِّق بينهما، لا إيمان إلَّا بعمل، ولا عمل إلَّا بإيمان..

ثم قال: هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى. اهـ.

[انظر: كتاب «الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنَّة والأثر» (ص٥٠٥)]

١١ - قال أبو يوسف يعقوب بن سفيان (٢٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ: الإيمان عند أهل السُّنَّة: الإخلاص لله بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا: بمكة، والمدينة، والشام، والبصرة، والكوفة، منهم: أبو بكر الحميدي، وعبد الله بن يزيد المقرئ في نظرائهم بمكة، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، ومطرف بن عبد الله اليساري في نظرائهم بالمدينة.

ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والضحاك بن مخلد، وسليمان بن حرب، وأبو الوليد الطيالسي، وأبو النعمان، وعبد الله بن مسلمة في نظرائهم بالبصرة.

وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم، وأحمد بن عبد الله بن يونس في نظرائهم كثير بالكوفة.

وعمرو بن عون بن أوس، وعاصم بن علي بن عاصم في نظرائهم بواسط.

وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وسعيد بن أبي مريم، والنضر بن عبد الجبار، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأحمد بن صالح، وأصبغ بن الفرج في نظرائهم بمصر.

وابن أبي إياس في نظرائهم بعسقلان.

وعبد الأعلى بن مسهر، وهشام بن عمار، وسليمان بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن إبراهيم في نظرائهم بالشام.

وأبو اليمان الحكم بن نافع، وحيوة بن شريح في نظرائهم بحمص.
ومكي بن إبراهيم، وإسحاق بن راهويه، وصدقة بن الفضل في نظرائهم بخراسان، كلهم يقولون: الإيمان القول والعمل، ويطعنون على المرجئة، وينكرون قولهم. اهـ.

[رواه اللالكائي (١٧٥٣)]

١٢ - قال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ: هذا مذهبُ أئمّةِ العلم، وأصحابِ الأثرِ، وأهلِ السُّنَّةِ المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركتُ مَن أدركتُ مِن علماءِ أهلِ العراقِ، والحجازِ، والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهبِ، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها؛ فهو مخالف، مبتدعٌ، خارجٌ مِن الجماعةِ، زائلٌ عن منهجِ السُّنَّةِ وسبيلِ الحقِّ، وهو مذهبُ: أحمدَ، وإسحاقَ بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزُّبير الحُميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسْنا، وأخذنا عنهم العلمَ، فكان مِن قولهم: الإيمانُ قولٌ، وعملٌ، ونيةٌ، وتمسُّكٌ بالسُّنَّة. اهـ.

[«السُّنَّة» لحرب الكرماني (٢) بتحقيقي]

١٣ - قال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «الأربعين» (ص١٢٦):
اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، ثم اعلموا رحمنا الله وإياكم أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب وهو التصديق إلَّا أن يكون معه إيمان باللسان، وحتى يكون معه نطق، ولا تجزئ معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاثة كان مؤمنًا حقًّا، دل على ذلك: الكتاب، والسُّنَّة، وقول علماء المسلمين.. هذا مذهب علماء المسلمين قديمًا وحديثًا، فمن قال غير هذا: فهو مرجئٌ خبيثٌ، احذره على دينك. اهـ.

١٤ ـ قال ابن بطة (٣٨٧هـ) رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (١١٣١):

اعلموا ـ رحمكم الله ـ أن الله جلَّ ثناؤه، وتقدَّست أسماؤه:

أ ـ فرض على القلب: المعرفة به، والتصديق له ولرسله ولكتبه، وبكلِّ ما جاءت به السُّنَّة.

ب ـ وعلى الألسُن: النطق بذلك والإقرار به قولًا.

ج ـ وعلى الأبدان والجوارح: العمل بكلِّ ما أمر به وفرضه من الأعمال.

لا تجزئ واحدة من هذه إلَّا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلَّا بأن يجمعها كلها حتى يكون:

أ ـ مؤمنًا بقلبه.

ب ـ مُقرًّا بلسانه.

ج ـ عاملًا مُجتهدًا بجوارحه.

ثم لا يكون ـ أيضًا ـ مع ذلك مؤمنًا حتى يكون:

د ـ موافقًا للسُّنَّة في كلِّ ما يقوله ويعمله، مُتبعًا للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله.

وبكلِّ ما شرحته لك نزل القرآن، ومضت به السُّنَّة، وأجمع عليه علماء الأمَّة. اهـ.

١٥ ـ قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله في «الرَّدِّ على الشاذلي» (ص٢٠٨): مذهب الصَّحابة رضي الله عنهم وجماهير السلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين: أن الإيمان قول وعمل؛ أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح. اهـ.

وقال أيضًا في «مجموع الفتاوى» (٧/٣٠٧): ولهذا كان القول إن

الإيمان قول وعمل عند أهل السُّنَّة من شعائر السُّنَّة وحكى غير واحد الإجماع على ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي ﷺ ما ذكره من الإجماع على ذلك... الخ.

وقال (٧/ ٦٧٢): وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ومعنى ذلك: أنه قول القلب وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح. فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول ﷺ... الخ.

١٦ ـ قال ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمه الله في «فتح الباري» (١/ ٥): قال البخاري: الإيمان قول وفعل، وأكثر العلماء قالوا: هو قول وعمل.

وهذا كله إجماع من السلف وعلماء أهل الحديث، وقد حكى الشافعي إجماع الصحابة والتابعين عليه، وحكى أبو ثور الإجماع عليه أيضًا.

وقال الأوزاعي: كان من مضى ممن سلف لا يُفرِّقون بين الإيمان والعمل، وحكاه غير واحدٍ من سلف العلماء عن أهل السُّنَّة والجماعة، وممن حكى ذلك عن أهل السُّنَّة والجماعة: الفضيل بن عياض، ووكيع بن الجراح. اهـ.

١٧ ـ قال ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله في «زاد المعاد» (٣/ ٥٣١): إن الإيمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل، كما على ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعون، وتابعوهم كلهم، ذكره الشافعي في «المبسوط»، وعلى ذلك ما يقارب مائة دليل من الكتاب والسُّنَّة. اهـ.

١٨ ـ قال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رحمه الله في «كشف الشبهات» (ص٢٩): لا خلاف أن التوحيد لا بُدَّ أن يكون بالقلب

والتصديق والعمل، فإن اختلَّ شيءٌ من هذا لم يَكُن الرَّجل مُسلمًا، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند ككفر فرعون وإبليس وأمثالهما. اهـ.

١٩ - قال عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رحمه الله في «فتح المجيد» (ص٣٤٨): فلا ينفع القول والتصديق بدون العمل، فلا يصدُق الإيمان الشرعي على الإنسان إلَّا باجتماع الثلاثة: التصديق بالقلب وعمله، والقول باللسان، والعمل بالأركان، وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة سلفًا وخلفًا. اهـ.

٢٠ - قال سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رحمه الله: فلا بدَّ في شهادة لا إله إلَّا الله من اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، فإن اختلَّ نوع من هذه الأنواع لم يكن الرجل مسلمًا، فإذا كان الرجل مسلمًا وعاملًا بالأركان، ثم حدث منه قول أو فعل أو اعتقاد يناقض ذلك؛ لم ينفعه قول: لا إله إلَّا الله؛ وأدلة ذلك في الكتاب والسُّنَّة وكلام أئمة الإسلام أكثر من أن تحصر. اهـ.

[«الدرر السنية» (٢/ ٣٥٠)]

٢١ - قال محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رحمه الله في «شرح كشف الشبهات» (ص١٢٦): بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لا بُدَّ أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بُدَّ من الثلاثة؛ لا بُدَّ أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولا بُدَّ أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولا بُدَّ أن يكون هو الذي تعمل به جوارحه (فإن اختلَّ شيءٌ من هذا) لو وحَّد بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وحَّد بقلبه وأركانه دون لسانه ما نفعه ذلك، ولو وحَّد بأركانه دون الباقي (لم يكن الرجل مسلمًا)، هذا إجماع أن الإنسان لا بُدَّ أن يكون موحِّدًا باعتقاده ولسانه وعمله. اهـ.

٢٢ ـ قال عبد الرحمٰن بن قاسم (١٣٩٢هـ) كَلَّلهُ في «حاشية الدرة المضية» (ص٧١): إيماننا معشر السلف: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، فإن من لم يقرّ بلسانه مع القدرة فليس بمؤمن، ومن أقرّ بلسانه ولم يعتقد بقلبه فهو منافق، وليس بمؤمن، ومن لم يعمل بالقلب والجوارح فليس بمؤمن، فمذهب السلف: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان. اهـ.

فهذه بعض الإجماعات التي نقلها أهل العلم في كتبهم، يتناقلها أئمة السُّنَّة خلفًا عن سلف، يحتجون بها على المرجئة الذين يسقطون ركنية العمل من الإيمان.

واعلم ـ وفقك الله لاتباع السُّنَّة ـ أن مرجئة الفقهاء الأوائل قد صرحوا بإخراج العمل من الإيمان، وتابعهم على ذلك جميع طوائف المرجئة من الجهمية والأشعرية والكرامية فاتفقوا جميعًا على إسقاط العمل من الإيمان وتصحيح إيمان العبد بدونه، وإن كان قد حصل بينهم خلاف فيما يكون به العبد مؤمنًا، فمنهم من يقول بالتصديق والقول، ومنهم من يقول بالمعرفة فقط، ومنهم من يقول بالقول فقط.

ثم جاء مرجئة عصرنا فجمعوا بين المتناقضات جهلًا منهم بحقيقة قول السلف الأوائل في الإيمان أو إعراضًا عنه، فوافقوا السلف في الظاهر، فقالوا: (الإيمان قول وعمل)، ثم نقضوا قولهم فوافقوا المرجئة في حقيقة قولهم، فقالوا: (العمل شرط كمال في الإيمان)، (أو فرع من فروعه)، فصححوا إيمان العبد بدونه، فرجعوا إلى حقيقة قول المرجئة كما سأبيّن ذلك في الفصل التالي.

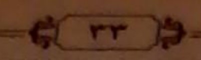
وقد اعترف بذلك الكوثري الحنفي المرجئ الجهمي في كتابه

«تأنيب الخطيب» فقال: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يَرْمُون بالإرجاء من يرى الإيمان العقد والكلمة، مع أنه الحق الصُّراح.. وهؤلاء الصالحون باعتقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتمًا إن كانوا يعُدُّون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة؛ لأن الإخلال بعمل من الأعمال - وهو ركن الإيمان في نظرهم - يكون إخلالًا بالإيمان، فيكون من أخلَّ بعمل خارجًا من الإيمان، إما داخلًا في الكفر كما يقول الخوارج، وإما غير داخل فيه بل منزلة بين المنزلتين: الكفر والإيمان، كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أشد الناس تبرؤًا من مذهب الفريقين، فإذا تبرؤا أيضًا مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقي أئمة هذا الشأن، يبقى كلامهم متهافتًا غير مفهوم، وأما إذا عدوا العمل من (كمال الإيمان) فقط فلا يبقى وجه للنابز والنابذ، لكن تشددهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل من (كمال الإيمان) فحسب، بل يعُدُّونه ركنًا أصليًا ونتيجة كما ترى. اهـ.

وقال في «الترحيب بنقد التأنيب»: وعند من يرى أن العمل من (كمال الإيمان) لا يكون في الأمر خلاف يوجب إساءة القول في أحد القولين. اهـ.

فقد استنتج هذا الحنفي المرجئ من تشديد أئمة السلف على المخالفين في هذه المسألة أن العمل عندهم (ركن أصلي في الإيمان) لا يصححون إيمان العبد إلا به، ولو كانوا يقولون: (إن العمل كمال في الإيمان) كقول مرجئة عصرنا لما كان بينهم وبين المرجئة فرق ولا تنازع؛ ولأصبح الخلاف بينهم لفظيًا لا أثر له فالجميع قد اتفقوا على تصحيح إيمان العبد من دون عمل.





فَصْلٌ

اتباع كثير من المتأخرين لمذهب المرجئة والجهمية في الإيمان وإسقاط ركنية العمل منه وتصحيحهم إيمان العبد بدون عمل وقولهم: إن العمل شرط كمال في الإيمان

اعلم وفقك الله لاتباع السُّنَّة أن كثيرًا من المتأخِّرين من المفسرين والمشتغلين بالحديث قد سلكوا في أبواب الإيمان مسلك المرجئة والجهمية والأشاعرة في إسقاط العمل من الإيمان وتصحيح إيمان العبد بدون عمل يعمله، وذلك بجعلهم العمل (شرط كمال في الإيمان) و(فرعًا من فروعه)، والأغرب من ذلك رميهم لمن جعل العمل ركنًا من أركان الإيمان لا يصح إيمان العبد إلَّا به بأنه من الخوارج المارقين!

فهم في الظاهر موافقون لقول السلف الأوائل وفي حقيقة قولهم مناقضون له وموافقون لقول المرجئة الأوائل.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «النبوات» (١/ ٥٨٠): وأما الأشعري فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يوافقون جهمًا في قوله في الإيمان، وأنه مجرَّد تصديق القلب، أو معرفة القلب؛ لكن قد يظهرون مع ذلك قول أهل الحديث، ويتأولونه. اهـ.

وقال أيضًا في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٦٤): وكثير من المتأخِّرين لا يُميِّزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظِّم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف. اهـ.

(٤٠) وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته إلى عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف في «الدرر السنية» (١/ ٥٠ - ٥١):

ومما يهون عليك مخالفة من خالف الحقّ وإن كان من أعلم الناس وأعظمهم جاهًا ولو اتبعه أكثر الناس، ما وقع في هذه الأمة من افتراقهم في أصول الدين وصفات الله تعالى، وغالب من يدّعي المعرفة وما عليه المتكلمون، وتسميتهم طريقة رسول الله ﷺ: (حشوًا)، و(تشبيهًا)، و(تجسيمًا)، مع أنك إذا طالعت كتابًا من كُتب الكلام - مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل واحد وهو أصل الدين - تجد الكتاب من أوله إلى آخره لا يستدلّ على مسألة منه بآية من كتاب الله، ولا حديث عن رسول الله ﷺ، اللّهمّ إلا أن يذكره ليحرّفه عن مواضعه.

وهم معترفون: أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي بل من عقولهم، ومعترفون أنهم مُخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في «فتح الباري» في مسألة الإيمان على قول البخاري: (وهو قولٌ وعمل، ويزيد وينقص)، فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين ولم يردّه!. اهـ.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في «الدرر السنية» (١٢/ ٧ - ٨) في معرض بيان منزلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في العلم: وحضر مشايخ الأحساء، ومن أعظمهم: عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر الأول من «فتح الباري» على البخاري، ويبين له ما غلط فيه الحافظ في (مسألة الإيمان)، وبيّن أن الأشاعرة خالفوا ما صدّر به البخاري كتابه من الأحاديث والآثار. اهـ.

وقال أيضًا في «الدرر السنية» (١١/١٧١) وهو يتكلم عن البيضاوي، وأبي السعود، والقسطلاني وغيرهم من متأخري الأشاعرة: (وأما هؤلاء الذين ذكرهم من المفسرين، فإنهم من المتأخرين الذين نشؤوا في اغتراب من الدين. والمتأخرون: يغلب عليهم الاعتماد على عبارات أهل الكلام، مخالفة لما عليه السلف وأئمة الإسلام من الإرجاء، ونفي حكمة الله، وتأويل صفات الله، وسلب معانيها، ما يقارب ما في كشاف الزمخشري، والإرجاء والجبر يقابل ما فيه من نفي القدر، وكلاهما في طرفي نقيض، وكل واحد خالف ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك .اهـ.

فهذا حال كثير من المتأخرين في أبواب الإيمان ينقل كلام السلف الأوائل ظنًّا منه أنه موافق له، وهو في حقيقة الأمر إنما ينقضه ويتأوله حتى يصير موافقًا لقول المرجئة، وإليك بعض الشواهد على هذا من كلامهم، مع التذكير بأمر مهم هو أن هؤلاء على اختلاف مشاربهم واعتقاداتهم من مرجئة وجهمية وأشعرية وغيرهم وإن اختلفوا في حقيقة الإيمان وما يكون به العبد مؤمنًا إلَّا أنهم قد اتفقوا جميعًا على إخراج الأعمال من الإيمان، وتصحيح إيمان العبد من دونها.

ومن أمثلة كلامهم على هذه المسألة:

١ - قال الطحاوي (٣٢١هـ) في «عقيدته»: والإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، وبجميع ما صحَّ عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق.

والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى .اهـ.

قلت: لم يذكر أن العمل من الإيمان؛ لأنه قرَّر في أول عقيدته أن

قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، وسيأتي بيان مذهبهم عن أئمة المرجئة.

٢ـ قال أبو الحسن الأشعري (٣٥٠هـ): الإيمان هو التصديق بالجنان، وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدّق بالقلب أي: أقرّ بوحدانية الله تعالى، واعترف بالرسل تصديقًا لهم فيما جاؤوا به من عند الله تعالى بالقلب صحّ إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنًا ناجيًا. اهـ.

[«الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٠١)]

قلت: وهذا قول الجهمية في الإيمان، فإن الإيمان عندهم مجرد التصديق والمعرفة فقط، من غير كلام ولا عمل، كما سيأتي بيان مذهبهم في الإيمان وموافقة الأشاعرة لهم.

٣ـ قال ابن حزم (٤٥٦هـ) في «المحلى» (٧٩): ومن ضيّع الأعمال كلها فهو مؤمن عاصٍ، ناقص الإيمان لا يكفر. اهـ.

وقال في «الدرة فيما يجب اعتقاده»: وإنما لم يكفر من ترك العمل وكفر من ترك القول، لأن رسول الله ﷺ حكم بالكفر على من أبى القول وإن كان عالمًا بصحة الإيمان بقلبه، وحكم بالخروج من النار لمن آمن بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل خيرًا قط. اهـ.

٤ـ قال البيهقي في «الاعتقاد» (ص١٧٥): ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن اسم الإيمان يجمع الطاعات فرضها ونفلها، وأنها على ثلاثة أقسام:

أـ فقسمٌ يكفر بتركه، وهو اعتقاد ما يجب اعتقاده والإقرار بما اعتقده.

قلت: هذا على قول الجهمية في حصر الكفر في الاعتقاد، وأما

أهل السُّنَّة فالكفر عندهم يكون بالقول، والفعل، والاعتقاد كما سيأتي].

ب - وقسمٌ يفسق بتركه أو يعصي ولا يكفر به إذا لم يجحده، وهو مفروض الطاعات كالصلاة والزكاة والصيام والحج واجتناب المحارم.

ج - وقسمٌ يكون بتركه مخطئًا للأفضل غير فاسق ولا كافر، وهو ما يكون من العبادات تطوعًا. اهـ.

٥ - قال القاضي عياض المالكي (٥٤٤هـ) - وهو من أئمة الأشاعرة - في «المعلم شرح مسلم» (٢٠٣/١) وهو يتكلم عن الإيمان: .. حقيقته في وضع اللغة: التصديق، وفي عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان، فإذا حصل هذا: حصل الإيمان المنجي من الخلود في النار؛ لكن كماله المُنجي من دخولها رأسًا بكمال خصال الإسلام. اهـ.

٦ - قال الشهرستاني (٥٤٧هـ) في «نهاية الإقدام في علم الكلام» (ص٤٧٥): فعُلم قطعًا أن العمل غير داخل في الإيمان ركنًا مقومًا له حتى يقال بعدمه: يكفر ويخرج من الإيمان في الحال، ويُعذَّب ويُخلَّد في النار في ثاني الحال، وغير خارج عن الإيمان تكليفًا لازمًا له حتى يقال بعدمه: لا يستحق لومًا وزجرًا في الحال، ولا استوجب عقابًا وجزاء في المآل. اهـ.

٧ - قال الغزالي (٥٠٥هـ) في «قواعد العقائد» (ص٢٥٨): فإن قلت: فقد مال الاختيار إلى أن الإيمان حاصل دون العمل، وقد اشتهر عن السلف قولهم: (الإيمان عقد، وقول، وعمل) فما معناه؟

قلنا: لا يبعد أن يُعد العمل من الإيمان؛ لأنه مُكمِّل له ومُتمِّم. اهـ.

٨ - قال العزُّ بن عبد السلام (٦٦٠هـ) - وهو من أئمة الأشاعرة - في بيانه لحقيقة الإيمان أنه: تصديق القلب بما أوجب الرب التصديق به وهذا هو الإيمان الحقيقي.

أما الإيمان المجازي: فهو عبارة عن فعل كل طاعة وترك كل معصية؛ لأنهما مسببان عن الإيمان الحقيقي، والإيمان الحقيقي محله القلب، والإيمان المجازي محله القلوب والأركان. اهـ. [«الفتاوى الموصلية» (ص٧١)، و«معنى الإيمان والإسلام» (ص٩)].

٩ ـ قال النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في «شرح مسلم» (٢/ ٤): أصل الإيمان في اللغة: التصديق، وفي الشرع: تصديق القلب واللسان، وظواهر الشرع تطلقه على الأعمال كما وقع هنا «**أفضلها: لا إله إلا الله**، وآخرها: إماطة الأذى عن الطريق»، وقد قدمنا أن كمال الإيمان بالأعمال وتمامه بالطاعات. اهـ.

١٠ ـ قال الكرماني (٧٨٦هـ) في «شرحه للصحيح» (١/ ٧٧): أما عندنا [يعني: الأشاعرة] فالإيمان هو بالكلمة، فإذا قالها حكمنا بإيمانه اتفاقًا بلا خلاف، ثم لا يعقل أن النزاع في نفس الإيمان، وأما **الكمال** فهو لا بدّ فيه من الثلاثة إجماعًا. اهـ.

يعني: القول والعمل والتصديق.

١١ ـ قال السبكي الشافعي (٧٧١هـ) في «السيف المسلول» (ص٤١٢): مذهب السلف: أن الإيمان معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وأنه يزيد وينقص، وأنه لا ينتفي بانتفاء الأعمال. اهـ.

وسُئل في «الفتاوى الحديثية» (٥٤ ـ ٥٥): هل الأعمال داخلة في مسمى الإيمان؟ فقال: اشتهر على ألسنة السلف دخول الأعمال [يعني: في الإيمان]. لكن لا يلزم من عَدَمِها عدمه.. وقال: إن عُدِمَ العمل لم يُعدم الإيمان. اهـ.

١٢ ـ قال ابن حجر (٨٥٢هـ) في «الفتح» (١/ ٤٦): فالسلف

قالوا: هو اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله.

وقال: والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله. اهـ.

٢٣ ـ قال العيني الحنفي في «عمدة القاري» (٨٥٥هـ) (١/ ١٠٩): . . أما عندنا: فالإيمان هو بالكلمة، فإذا قالها حكمنا بإيمانه اتفاقًا بلا خلاف، ثم لا يخفى أن النزاع في نفس الإيمان، وأما الكمال فإنه لا بُدّ فيه من الثلاثة إجماعًا. اهـ.

٢٤ ـ قال القسطلاني (٩٢٣هـ) في «إرشاد الساري» (١/ ٨٦): قول السلف: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط كماله. اهـ.

٢٥ ـ قال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في «التعريف في الأصلين والتصوف» (ص١١٧): والإيمان: التصديق مما علم من الدين ضرورة إجمالًا في الإجمالي، وتفصيلًا في التفصيلي. . وشرط خروج القادر عن عهدة التكليف به تلفظه وإلا خُلّد في النار بإجماع أهل السُّنَّة. قاله النووي؛ لكن قال جمع من المحققين إلى نجاته نظرًا لإيمان قلبه، والنطق بهما باللسان، وطاعة الجوارح غير داخلة بل هي شرط لكمال الإيمان. اهـ.

وقال في «المنح المكية» (٣/ ١٣٤٠): الأعمال من الإيمان عندنا إجماعًا كأكثر المحدثين؛ أي: كماله. اهـ.

٢٦ ـ قال مُلا علي قاري الحنفي الماتريدي (١٠١٤هـ) في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣٢٠٩): فإن نفس الإيمان وجوهره لا يتجزأ، أو إنما كماله أن ينضم إليه وجود الأعمال الصالحة؛ لأن الله تعالى حيث مدح

المؤمنين ... عطف الأعمال على الإيمان، وقال: ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [البقرة: 277] ومن المعلوم أن الأصل في العطف المغايرة، وأما كون الأعمال جزء الإيمان حقيقة، فإنما هو مذهب الخوارج والمعتزلة.

وقال في «شرح الفقه الأكبر» (ص١٠٣): وأما العمل بالأركان فهو كمال الإيمان وجمال الإحسان.اهـ.

١٧- قال البيجوري الأشعري (١٢٧٧هـ) في «شرح جوهرة التوحيد» (ص٧٢): .. والعمل شرط كمال من المختار عند أهل السنة (أي: الأشاعرة) فمن أتى به فقد حصّل الكمال، ومن تركه فهو مؤمن، لكنه فوّت على نفسه الكمال إذا لم يكن استحلال أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته، وإلا فهو كافر فيما علم من الدين بالضرورة.اهـ.

١٨- قال الصاوي في «شرحه للجوهرة» (ص١٣٢): لأن المختار عند أهل السنة (أي: الأشاعرة) أن الأعمال الصالحة شرط كمال للإيمان.اهـ.

١٩- قال أحمد النفراوي المالكي الأشعري (١١٢٦هـ) في «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (١/ ٩٣): .. أشار بهذا المصنف إلى دفع ما يتوهم من أن الأعمال شرط في صحة الإيمان وليس كذلك، بل المعتمد أن عمل الجوارح شرط في كمال الإيمان على كلام أهل السنة.

وقال: .. والحاصل أن الأعمال جزء من الإيمان الكامل.اهـ.

٢٠- قال الكوثري الحنفي الجهمي (١٣٧١هـ): .. عمل الجوارح من كمال الإيمان لا أنه جزء من ماهية الإيمان لئلا يلزم الانزلاق إلى مذهب المعتزلة والخوارج.اهـ.

[تعليقه على «الرد على أهل الأهواء» للملطي (ص...)]

٢١ - قال أحمد حجازي السقا الأشعري في «البيان في علم التوحيد» (٢/ ٣٧): وعلى مذهب الأشاعرة تكون الأعمال شرط كمال للإيمان، ولا يفقد الإيمان بفقدها. اهـ.

فهذه بعض أقوال المتأخرين من المرجئة والجهمية والأشاعرة وأهل الكلام المخالفين لأهل السُّنَّة في هذه المسائل العظيمة في أبواب الاعتقاد، قد اتفقوا جميعًا على عدم اعتبار لزوم العمل في حقيقة الإيمان، فيصح عند جميعهم - على اختلاف مذاهبهم - إيمان العبد ولو لم يأت بالأعمال الصالحة مع القدرة عليها، فخرجوا بذلك عن الحق وأهله، ونقضوا أصول أئمة مذاهبهم الذين ينتسبون إليهم.

وأما قولهم: (أن العمل شرط كمال في الإيمان وفرع من فروعه) فهو قول محدث لم يؤثر عن أحد من أئمة السلف والسُّنَّة المتقدِّمين.

فدعوى أن السلف جعلوا الأعمال (شرط كمال) في الإيمان من الكذب عليهم لا يقبل ممن قاله كائنًا من كان.

ومن البليَّة أن هذا المذهب الرديء لا زال يسري في الناس إلى زماننا هذا، إذ انتحله بعض المعاصرين فصاروا يُقرِّرونه في كتبهم ودروسهم على أنه عقيدة أهل الحديث والسُّنَّة، فانتشر بسببهم مذهب المرجئة بين طلبة العلم وعوام الناس، والله المستعان، ومن أمثلته:

٢٢ - قال الألباني في «حكم تارك الصلاة» (ص٤١): الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السُّنَّة خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلو قال قائل: بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مُخلَّد في النار فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة. اهـ.

قلت: هذا بعينه كلام الأشاعرة كما تقدم نقله قريبًا، ولهذا علق الحلبي على هذه الجملة، فقال: انظر لزامًا: «فتح الباري»!! وأحال إلى كلام الأشاعرة مؤكدًا موافقته لعقيدتهم في هذه المسألة.

- وقال الألباني: الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسُّنَّة ومن أقوال الأئمة من صحابة وتابعين وأئمة مجتهدين أن ما جاوز العمل القلبي وتعداه إلى ما يتعلق بالعمل البدني فهو **شرط كمال وليس شرط صحة**.

[«موسوعة الألباني» (٤/١٥٥)]

- وسُئل: هل صحيح أن من مات على التوحيد وإن لم يعمل بمقتضاه - وأول مقتضى التوحيد: إقامة الصلاة - هل يكفر ويخلد مع الخالد الكافر في نار جهنم أم لا؟

فأجاب: السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان، ولم يجعلوه شرط صحة خلافًا للخوارج. اهـ.

[«موسوعة الألباني» (٥/٦٣٦)]

وقد بيَّن د. محمد أبو رحيِّم - وهو أحد كبار طلاب الألباني - في كتاب له سماه: «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني»، قدَّم لهذا الكتاب محمد شقرة - وهو كذلك من كبار طلابه - بأن الإيمان عنده: (قول واعتقاد وعمل، والعمل شرط في كماله). وقال: هذا هو تعريف الإيمان عند الشيخ الألباني الذي لا محيد عنه عند من يعقل العربية ويعرف كلام العرب.

ثم بيَّن أنه تأثر بقول ابن حجر في هذه المسألة وذلك لمكانة ابن حجر عنده في قواعده وأصوله الحديثية!

وقال كذلك في «التعليقات الجلية في الترددات الألبانية في حكم تارك الصلاة» (ص٤٢):

لقد حدَّد الشيخ موقفه بوضوح من الأعمال كلها فلم يجعلها شرطًا في صحّة الإيمان أو شرطًا في كماله، بل جزم بأن الأعمال كلها شرط في كمال الإيمان، وليته اكتفى بذلك، بل غالط حقيقة الأمر بنسبة ذلك إلى أهل السُّنَّة والجماعة، وأهل السُّنَّة من نسبته براء، ولو عرضنا رأيه على منهج المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة لوجدناه موافقًا للأشاعرة، فقد بيَّن البيجوري أن المختار عند أهل السُّنَّة والجماعة (وهم عنده الأشاعرة) في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال الإيمان، «تحفة المريد» (ص٤٧).اهـ.

وقال (ص٤٣): حديث الشفاعة الذي عناه الشيخ هو حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وليس فيه ما يدل على فهمه - كما سبق لنا بيان ذلك - فمن قال بكفر تارك الصلاة فقد وافق إجماع الصحابة ﷺ بإقرار الشيخ نفسه، كما وافق ما نصّت عليه أحاديث الشفاعة، وإذا كان الصحابة ﷺ قد أجمعوا على كفر تارك الصلاة، وأنه مخلد في النار، فهل يقبل الشيخ لنفسه أن يقال عنهم: إنهم قد التقوا مع الخوارج في بعض أقوالهم!! هذه واحدة!

وأما الثانية: فأنا أجزم أن الصحابة ماتوا وما ناقشوا مصطلح: شرط الصحة وشرط الكمال، وأن إجماعهم ما كان إلا عن فهمهم للكتاب، وما علموه من نبينا ﷺ.

وأما ثالثة الأثافي: فكم كنت أتمنى أن لا يشغب الشيخ على مخالفيه - أهل السُّنَّة والجماعة - بمثل هذه الأوصاف.اهـ.

وقد حاول بعض الطلبة أن يدافع عن الألباني في هذه المسألة مبينًا أن الحق والصواب هو ما ذهب إليه من أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، فكتب كتابًا في تقرير ذلك وسماه: «ضبط الضوابط»، فقال فيه:

أن الشيخ [يعني: الألباني] صرّح أن منهج أهل السُّنَّة أن العمل الظاهر شرط كمال للإيمان وليس شرط صحة، وأن تارك الصلاة لا يكفر كفرًا أكبر يخرج عن الملة.. وأما ما ذكر من أن العمل الظاهر شرط كمال في الإيمان فهو الحق وإن أبى من أبى).

قلت: قد ناقض هذا الكاتب نفسه وهو لا يشعر حينما قرّر في كتابه هذا أن الإيمان قول وعمل فوافق أهل السُّنَّة لفظًا وخالفهم معنى.

وقد عُرض هذا الكتاب على اللجنة الدائمة للإفتاء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله فأصدروا فيه بيانًا وتحذيرًا، فقالوا: اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الموسوم بـ: «ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه»، تأليف المدعو/أحمد بن صالح الزهراني، فوجدته كتابًا يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان.

وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة: من أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وعليه: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وترويجه، ويجب على مؤلفه وناشره التوبة إلى الله ﷻ، ونحذر المسلمين مما احتواه هذا الكتاب من المذهب الباطل حماية لعقيدتهم واستبراءً لدينهم، كما نحذر من اتباع زلات العلماء فضلًا عن غيرهم من صغار الطلبة.. إلخ

٢٣ ـ قال ربيع المدخلي: قول القلب واللسان وعمل القلب أصول، لا يصح ثبوت الإيمان الناقص أو الكامل إلّا بها، بينما (**أعمال الجوارح كمال**)، فيصحّ بدونها ثبوت الإيمان الناقص دون الكامل.اهـ.

ـ وقال: أنا أقول بقول السلف: إن الإيمان أصل والعمل كمال، وأحيانًا يقولون: فرع.اهـ.

قلت: ليس هذا بقول السلف إنما هو قول من تقدم النقل عنهم من أهل الكلام من المرجئة والجهمية والأشاعرة وغيرهم وهؤلاء هم سلفه في هذه المسألة! وانظر (ص٥١) في اتهام الشيخ الفوزان من قال ذلك بالكذب!

- وقال فيمن ألزمه بأنه يصح عنده إيمان العبد من غير عمل الجوارح: هذا الإلزام موجّه لأهل السُّنّة وعلمائهم الذين صرّحوا وصرّحوا بأن الإيمان أصل والعمل فرع، وأحيانًا يقولون: كمال. اهـ.

قلت: والعلماء الذين صرّحو وصرحوا بذلك تقدم ذكرهم وأنهم من المخالفين لأهل السُّنّة في أكثر أبواب الاعتقاد، وأما علماء السُّنّة والسلف فقالوا: العمل من الإيمان ولا يصح الإيمان إلّا به.

- وقال: قول أهل السُّنّة: (الإيمان أصل، والعمل كمال أو فرع)، مثل قولهم: (الإيمان قول وعمل)، لا يشغب بهما أو بأحدهما إلّا صاحب فن وعرق. اهـ.

- وقال في ردّه على من قال: (إن السلف الصالح يقولون: الإيمان قول وعمل، لا يصح القول من غير عمل، كما أنه لا يصح العمل من غير قول): الواقع أن الذي يقول بهذا القول أو ما في معناه هم قلّة. اهـ.

ثم أطلق القول بأن السلف الصالح مجمعون على ذلك! وسيأتي قريبًا نقل كلامهم وإبطال ما ادعاه من أنهم قلّة.

- وقال: من لم يصلِّ من المسلمين في مشيئة الله - إذا كان موحّدًا مؤمنًا بما جاء به محمد ﷺ، مصدِّقًا مقرًّا وإن لم يعمل، وهذا يرد قول المعتزلة والخوارج بأسرها، ألا ترى أن المقرّ بالإسلام في حين دخوله فيه - يكون مسلمًا قبل الدخول في عمل الصلاة وصوم رمضان بإقراره واعتقاده وعقدة نيته، فمن جهة النظر لا يجب أن يكون كافرًا إلّا برفع ما كان به مسلمًا - وهو الجحود لما كان قد أقرّ به واعتقده. اهـ.

وقد نشر مقالات طويلة في تقرير مذهبه هذا الذي هو حقيقة مذهب
المرجئة وأهل الكلام كما سبق النقل عنهم، وأكثر الانتصار له، ووصم
كل من لم يوافقه عليه بالخروج والبدعة، ففي مقال له بعنوان: (أهل
يجوز أن يُرمى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال
(فرع)؟): قال: واليوم نحن مع أصلٍ من أصولهم الهدّامة ألا وهو أن من
يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع) فهو مرجئ، وبهذا الأصل
الهدام يهدمون أهل السُّنَّة وعلماءهم!

وقال: لا يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول: (إن الإيمان أصل
وفرع)؛ لأن هذا يقتضي تضليل علماء الأمة.اهـ.

ثم أخذ ينقل مقولات طويلة عن بعض أهل السُّنَّة كالمروزي، وابن
منده، وابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب رحمهم الله وغيرهم ويفسّرها على
ما ذهب إليه من هذا المذهب الإرجائي.

ويكفي في بيان فساد ما ذهب إليه باختصارٍ أن هؤلاء الذين أكثر
من نقل كلامهم واحتجّ بهم على إسقاط ركنية العمل هم يكفّرون تارك
الصلاة كسلًا وتهاونًا، وينقلون إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وهو
يخالفهم في ذلك ولا يقرُّهم عليه!

فإذ ثبت عنهم ما فهمه هو من كلامهم من أن العمل فرع لا أصل
في الإيمان فإنهم قرروا أن من لم يُصلِّ فقد ترك أصلًا من أصول الإيمان
لا يصح إيمان العبد بتركه، وهذا ما لا سبيل له إلى تأويله أو تحريفه إلَّا
بالتمحل والتعسُّف.

وقد يقال كذلك: إن تسميتهم أعمال الجوارح فرعًا من فروع
الإيمان لا يعني عندهم أن تركها بالكلية لا يقتضي الكفر؛ لأنهم يكفِّرون
تارك الصلاة، وينقلون إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فهي عندهم من

فروع الإيمان اللازمة التي ينتفي إيمان القلب بانتفائها، كما سيأتي بيان ذلك في فصل مستقل.

وهذه الأقوال وغيرها مشهورة عنه، قد نشرها في موقعه الرسمي على (الشبكة العنكبوتية)، ولا يزال إلى يومنا هذا جادًا في نشر هذا المذهب والدعوة إليه، والله المستعان.

ومن تلك المقالات التي قرَّر فيها هذا المذهب الإرجائي: (هل يجوز أن يُرمَى بالإرجاء من يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرعٌ)؟)، ومقاله: (متعالم مغرور..)، ومقاله: (أحاديث الشفاعة الصحيحة تدمغ الخوارج..)[1]، وغير ذلك.

وقد جُمعت بعض هذه المقالات في كتاب مستقل، وعُرض هذا الكتاب على (اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية)، فأصدرت اللجنة فيه الفتوى التالية: إشارة للاستفتاء المقيد في الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٣٥٠١٢٧٢٣)، وتاريخ (٢٠/٧/١٤٣٥هـ)، المرفق به (المقالات الأثرية في الرد على شبهات الحدادية) للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

أفيدك أنه سبق صدور عدد من الفتاوى في الرد على مثل هذه المسألة من اللجنة الدائمة للفتوى مرفق نسخ منها، وفيها الكفاية إن شاء الله في رد مثل هذه التوجُّهات. اهـ.

وقد أرفقوا بهذا الخطاب فتوى في التحذير من المرجئة، وفيه: ..

---

(١) اتهام من قال بركنية العمل بمذهب الخوارج تهمة قديمة كما تقدم قريبًا نقل كلام كثير من المتأخرين من الجهمية والأشاعرة وأهل الكلام في ذلك، وسيأتي قريبًا الفرق بين أهل السُّنَّة والخوارج في هذه المسألة التي خلط فيها كثير من المتأخرين بين المذهبين.

هذا واللجنة الدائمة إذ تُبين ذلك، فإنها تنهى وتُحذِّر من الجدال في أصول العقيدة؛ لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح، وأئمة الدين المبنية على الكتاب والسنة وأقوال السلف، وتحذر من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك، وإلى الكتب الحديثة الصادرة عن **أناس متعالمين** لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة، وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد، وتبنّوا مذهب المرجئة، ونسبوه ظلمًا إلى أهل السُّنة والجماعة، ولبّسوا بذلك على الناس، وعزوه عدوانًا بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره من أئمة السلف بالنقول المبتورة، وبمتشابه القول، وعدم ردّه إلى المحكم من كلامهم، وإنّا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم، وأن يثوبوا إلى رشدهم، ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال، واللجنة أيضًا تحذر المسلمين من الاغترار والوقوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السُّنة والجماعة. اهـ.

واعلم أن ربيعًا كان موافقًا لأهل السُّنة في الحكم على تارك العمل بالكلية بالكفر والخروج من الإسلام، فقد كان يقول: (فقد صرّحتُ مرارًا بتكفير تارك العمل).

وقال: أنا قلت مرارًا: (إن تارك العمل بالكلية كافر زنديق).

[انظر: إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمان]

غير أنه أثر عليه مذهب المرجئة الذي قام الآن ولم يقعد في نصرته، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وتتبع أقوال المعاصرين الموافقين للمرجئة يطول لكثرتها، وأسأل الله أن يبصرنا بديننا، وأن يثبتنا على الإسلام والسُّنة حتى الممات.

فَصْلٌ

في رد أهل العلم المعاصرين على من زعم أن الإيمان شرط كمال فيه وفرع من فروعه يصح إيمان العبد بدونه

لما انتشر القول بأن العمل الصالح شرط كمال في الإيمان، وفرع من فروعه، وأن إيمان العبد يصح بدونه، وأصبح هذا القول هو الساري في كتب المتأخرين من المفسرين وشُرّاح الحديث، وتأثر به من تأثر ممن ينتسب إلى السُّنَّة والسلفية، فأصبحوا يدرسونه لطلابهم ويقررونه في كتبهم ودروسهم ومواقعهم، وينسبون هذا المذهب الإرجائي في إسقاط العمل إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، بل وأصبحوا يحاربون من قال بركنية العمل في الإيمان وأنه لا يصح إيمان عبد بدونه مع القدرة عليه، ويصِمون من قال بذلك بمذهب الخوارج، ويحذرون منه أشد تحذير!

فبسبب ذلك كثرت فتاوى أهل العلم وكتاباتهم ومقالاتهم في الرد على هذه الطائفة المشؤومة، وتحذير طلبة العلم والعامة منهم، ومن مناهجهم وتلبيساتهم وكتاباتهم، فمن ذلك:

١ ـ اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة.

إذ تعددت بياناتهم وفتاويهم في التحذير من مذهب المرجئة المعاصرة، ومن المقالات والكتب التي تنشر مذهبهم، ومن ذلك:

أ ـ فتوى اللجنة الدائمة رقم (٥٤١١) (٢/١٢٧)، وفيها:

هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها **عندهم شرط كمال فيه**

فقط وليست منه، فمن صدّق بقلبه، ونطق بلسانه؛ فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات، وفعل المحرمات، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيرًا قط.. إلخ.

ب - وسُئلت اللجنة (٢١٤٣٥) (٢/ ١٣٥) عن كتاب بعنوان: «حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة» لعدنان عبد القادر.

فأجابت: هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيمان وحقيقته، **وأنه عندهم شرط كمال**، وأن المؤلف قد عزّز هذا المذهب الباطل بنقول عن أهل العلم تصرّف فيها بالبتر والتفريق وتجزئة الكلام، وتوظيف الكلام في غير محله، والغلط في العزو.. إلخ.

ج - وسُئلت اللجنة عن كتاب: «ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه»، والذي قال فيه مؤلفه: (المحرر الذي حوله الأسطر: هو بيان أن تارك العمل الظاهر لا يكفر كفرًا أكبر ما دام يتلفظ بالشهادتين، ولم يتلبس بناقض).

وقال: (والقول بأن تارك العمل الظاهر كافر مخلد في النار هو قول الخوارج والمعتزلة).

وقال: (وللأسف فقد تأثر بعض الناس بهذا الفكر وزعموا أن من نطق بالشهادتين ولم يأت بناقض، ولم يقم بشيء من أركان الإسلام الخمسة سواها فليس بمسلم، بل هو من أهل الخلود في النار، ثم نسبوا ذلك إلى مذهب أهل السُّنَّة، ونسبوا من خالفهم في ذلك إلى الإرجاء).

فجاء جواب اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ منكرًا على صاحب الكتاب ما أنكر، ومؤكدًا أن هذا قول المرجئة: (.. وجدناه كتابًا يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم؛ لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان، وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة من

أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وعليه: فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره.. ونحذر المسلمين مما احتواه هذ الكتاب من المذاهب الباطلة، حماية لعقيدتهم واستبراءً لدينهم، كما نحذر من اتباع زلات العلماء..).اهـ.

٢ ـ قال الشيخ ابن باز رحمه الله جوابًا لمن سأله عن قول ابن حجر: إن السلف اعتبروا العمل شرط كمال في الإيمان.

فقال: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة؛ أي: تصديق.

ثم سُئل: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان، لكنه شرط كمال؟

فقال: لا، لا، ما هو بشرط كمال ـ جزء، جزء من الإيمان ـ. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط.اهـ.

[«مجلة المشكاة» المجلد الثاني، الجزء الثاني/٢٧٩، ٢٨٠]

٣ ـ قال الشيخ صالح الفوزان في تعليقه على «نونية ابن القيم» (٢/٦٤٧) وهو يعدد فرق المرجئة:

وهناك فرقة خامسة ظهرت الآن وهم الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب، أو الكمال المستحب.اهـ.

ـ وسُئل في «درس شرح كتاب التوحيد» (٥/٨/١٤٣١هـ): يقول صاحب كتاب «مفهوم الإيمان عند أهل السُّنَّة»: بأن الأعمال كلها شرط كمال عند أهل السُّنَّة والجماعة، فهل هذا صحيح؟

فأجاب: هذا يكذب، الأعمال ما هي شرط كمال، الأعمال من الإيمان، لا إيمان بدون أعمال، ولا عمل بدون إيمان، لا بد من الاثنين جميعًا، قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، هذا هو الإيمان.اهـ.

- وسئل ...: هناك من يقول: الإيمان قول وعمل، ولكن العمل شرط كمال فيه.

فقال: الذي يقول هذا ما فهم الإيمان ولا العقيدة. وقوله: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ثم يقول: إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض، كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول: العمل شرط، ومعلوم أن الشرط خارج المشروط، فهذا تناقض منه، وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض؛ لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين فأراد أن يدمج بينهما في الإيمان، قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان وهو الإيمان، وليس هو شرطًا من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن. اهـ.

٤- وقال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله في «درء الفتنة عن أهل السنة» (ص٣٤): وإياك ثم إياك - أيها المسلم - أن تغترّ بما فاه به بعض الناس من التهوين بواحد من هذه الأسس الخمسة لحقيقة الإيمان، لا سيما ما تفوّه به الجهمية وغلاة المرجئة من أن (العمل كمالي في حقيقة الإيمان ليس ركنًا فيه)، وهذا إعراض عن المحكم من كتاب الله تعالى في نحو سبعين موضعًا، مثل قول الله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ونحوها في السنة كثير، وخرق لإجماع الصحابة ومن تبعهم بإحسان. اهـ.

قلت: وهذا الكتاب قد أثنى عليه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله، وأوصى بنشره وتوزيعه.

٥- سئل الشيخ عبد الله الغديان رحمه الله:

الذي يقول: إن الأعمال شرط كمال هل هذا قول أهل السنة؟

فأجاب الشيخ: لا، شرط صحة.

ثم قال: أجل الآن لو أن الناس مثلًا تركوا جميع الأوامر، وفعلوا جميع النواهي يكون الإيمان صحيح؟ يعني: لا يصلون، ولا يصومون، ولا يعتمرون، ولا يحجون، ولا يزكون، ويتعاملون بالربا، والزنا، والسرقة، وكل شيء يصيرون مؤمنين؟! هذا قصدهم الذين يقولون: إن الإيمان شرط كمال.

السائل: هل هذا قول المرجئة؟

قال الشيخ: قول المرجئة.

[نقلًا من كتاب «الإيمان عند السلف» (٢/٧٢)]

٦ ـ سُئل الشيخ عبد العزيز الراجحي:

هناك من يقول: (الإيمان قول وعمل واعتقاد؛ لكن العمل شرط كمال فيه).. فهل هذا القول من أقوال أهل السُّنَّة أم لا؟

الجواب: ليست هذه الأقوال من أقوال أهل السُّنَّة، أهل السُّنَّة يقولون: الإيمان هو قول باللسان، وقول بالقلب، وعمل بالجوارح، وعمل بالقلب، ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل، ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل ونية، فالإيمان لا بد أن يكون بهذه الأمور الأربعة:

١ ـ قول اللسان، وهو النطق باللسان.

٢ ـ قول القلب، وهو الإقرار والتصديق.

٣ ـ عمل القلب، وهو النية والإخلاص.

٤ ـ عمل الجوارح.

فالعمل جزء من أجزاء الإيمان الأربعة، فلا يقال: العمل شرط

[illegible] فإن هذه أقوال المرجئة، ولا نعلم لأهل السنة
كلامًا [illegible] شرط كمال. اهـ
[illegible] «الأسئلة والأجوبة في الإيمان والكفر». (السؤال [illegible])
[illegible] فتاوى المعاصرين في هذا الباب يطول.

قلت: وتبع [illegible] أن المتأخر من أهل العلم قد اتبع المتقدم ولم يخرج
[illegible] عن القول، وإنما الموفق منهم من نصر أقوال السلف
بعينه [illegible] في هذه المسألة، وقال بما قالوا، وكفَّ عما كفوا، ولم يتبع غير سبيلهم
في هذه المسائل.

فعليك بما كان عليه سلف الأمة وعلماء الأثر الأوائل [illegible]، ومن سار على طريقهم واقتفى أثرهم، ولا تلتفت
إلى أقوال الشنة والاعتقاد [illegible] من خالفهم واتبع غير سبيلهم كائنًا من كان، فليست العبرة بالألقاب
ولا بالشهادات ولا بالمناصب، وكثرة الكتب والتأليف، وإنما العبرة
بالاتباع والاقتداء بمن سلف، وقد كانوا يقولون: لن تضلَّ ما تمسكت
بالأثر، وبأهل الأثر.

وأهل الأثر كانوا يقولون: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان،
فهما قرينان متلازمان لا ينفكان أبدًا، كما سيأتي في الفصل التالي.